شيء سوى الله تعالى وإثباتها لله تعالى كما تقدم وإن كانت إلا مسو
قة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المقصود سواء نصبنا أو أبدلنا وذلك
أنه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل إلا تاما بتقدير
خبر محذوف وحينئذ ينصب الحكم بالنفي على ما بعد إلا في الكلام المو
جب والإثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه إذ لا يقول بذلك إلا من
منعه أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات ومن ينص
من منعه ذلك يقول إن ما بعد إلا مسكوت عنه وكيف يكون قول لا إله
إلا الله توحيدا **قلت** وفيه نظر لأنه يكون توحيدا بحسب
دلالة العرف وبأنه لا نزاع في ثبوت الألوهية لمولانا جل وعز لجميع
العقلاء وإنما النزاع في زيادة الآلهة فنفي ما عدا الله تعالى من
الآلهة على هذا هو المحتاج إليه وبه يحصل التوحيد حينئذ فتأمله ثم
قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعتقد صوابه فيتعين
أن تكون إلا في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها
لما بعدها ولا يتم ذلك إلا بأن يكون ما قبلها غير تام بأن لا يقدر
قبل إلا خبر محذوف وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها قبل
هو الخبر وهذا هو الذي ذكره الشيخ وقد تقدم تقرير حجته كون
الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر **قلت** كلامه هنا يقتضي
أن الخلاف في كون الاستثناء من النفي إثباتا إنما هو إن لم يدخل الاستثنا
المفرغ وظاهر كلام الإمام الرازي وكثير من الأصوليين دخول ذلك
الخلاف فيه وهذا أورد على القائل بأن الاستثناء من النفي
ليس بإثبات أنه يلزم على ذلك أن لا يحصل التوحيد بكلمة الشها
دة وأجيب بما ذكرناه من العرف قبل في بحث ناظر الجيش هذا
آخر ما يتعلق ببعض أغراض تركيب هذه الكلمة الشريفة على اختصار

وبالله التوفيق الكريم

وبالله التوفيق **وأما** معنى هذه الكلمة المشرفة فلا شك أنها
محتوية على نفي وإثبات فالمنفي كل فرد من أفراد حقيقة الإله
غير مولانا جل وعز والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مو
لانا جل وعز وأولى بالأن نقص حقيقة الإله عليه بمعنى أنه لا يمكن
أن توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى لا عقلا ولا شرعا **وحقيقة**
الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا
المعنى كلي أي يقبل بحسب مجرد إدراك معناه أن يصدق على كثيرين
لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وأن معناه
خاص بمولانا جل وعز فقط بالاسم المعظم المذكور بعد حرف الا
ستثناء ليس هو بمعنى الإله فيكون كليا بل هو جزئي علم على ذات
مولانا جل وعز لا يقبل معناه التعدد لا ذهنا ولا خارجا ولو كان
معنى الله كمعنى الإله لزم استثناء الشيء من نفسه ولزم أن لا يحصل تو
حيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى الإله جزئيا مثل الاسم
المعظم لزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض في الكلام بإثبات الشيء
ثم نفيه **والحاصل** أن المعاني المقررة عقلا في هذه الكلمة با
عتبار معنى المستثنى منه والمستثنى أربعة ثلاثة منها باطلة والرا
بع ينقسم قسمين أحد قسميه باطل والآخر هو الذي يصح من الأقسام
كلها فالثلاثة الباطلة أن يكونا جزئيين أو كليين أو الأول جزئيا
والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو أن يكون الأول كليا والثا
ني جزئيا فإن كان المراد بالكلي الذي هو الإله مطلق المعبود لم يصح
لما يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وإن كان المراد به
الإله المعبود بحق صح فالذي يصح من هذه الأقسام كلها الأول أن يكون
الإله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه

يتصرف

Copyright © King Saud University